

محاضرات مقرر منهجية البحث العلمي

السنة الأولى حقوق السداسي الثاني

المحور الأول: مقدمة عامة

تعتبر العلوم القانونية أحد فروع العلوم الإنسانية و الاجتماعية و بذلك فهي تخضع من حيث المنهجية إلى كل الأسس و الركائز التي تعتمدها الدراسات الاجتماعية بصفة عامة .
و تتميز العلوم الاجتماعية و من بينها العلوم القانونية بأنها تستخدم مجموعة من المناهج في البحث الواحد و هذا ما يسمى بالتعددية المنهجية،و هذا ما تقتضيه الدراسات الاجتماعية و منها القانونية.
وقبل الحديث عن مجموع هذه المناهج يقتضي المقام الحديث عن مفهوم مناهج البحث العلمي.

أولاً: مفهوم المنهج

لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، أما منهجه فهو طريقة الوصول للمعرفة التي يسلكها الباحث في سبيل التعرف على حقيقة تلك الظواهر، فنقول مثلاً العلوم الطبيعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول بالتحليل الظواهر الطبيعية حال الفيزياء والأحياء وغيرهما، ونقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل.

1- تعريف المنهج:

أ- التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب: "طريق نهج: يبين واضح ومنهج الطريق وضحه والمناهج كالمناهج، ونهج الطريق بمعنى أبنائه، أما المناهج جمع منهج والمنهج أوضحه ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة.

كما جاء في التنزيل: "كُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمَنَاجِيًا".

بذلك، فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود

كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين، وفقاً لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.

ب- التعريف الاصطلاحي:

تعني "الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود".

2- نشأة وتطور علم المناهج: لقد بحث الإنسان منذ بداية البشرية عن أساليب وطرق يحل بها المشاكل التي يواجهها، خاصة عن طريق المعارف والمدرجات العقلية وبصفة أساسية العلم، وسجلت بعض الأفكار المتناثرة من الحضارات القديمة كلامح منهجية، خاصة ما خلفته الحضارة اليونانية من فكر فلسفي في القرن 3 ق م، ولكن لم تترسخ هذه الأفكار وترقى إلى مستوى منهج علمي متميز، حتى جاءت الحضارة العربية الإسلامية التي أرست دعائم مناهج راسخة ومحددة في شتى المعارف الإنسانية وبرزت المناهج العلمية في مئات الكتب والمخطوطات العربية والتي عرفت أوج نشاطها في منتصف القرن السابع الميلادي حتى منتصف القرن الخامس عشر.

بعدها نشأ علم المناهج بوجه جديد وازدهر بعد عصر النهضة الأوروبية الحديثة وتحديدا في القرن 17 م على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة، فكان أول من كتب عن المناهج العلمية في أوروبا المعاصرة: "فرنسيس بيكون" 1561-1626: حيث كتب "قواعد المنهج" فبين أهمية اتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية، وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين، ثم تبعه الفيلسوف الفرنسي "رينيه ديكارت" 1596-1650: بين أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي، فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله يجزم بأنها تصلح أساسا لكل معرفة ناتجة عنها وقد تضمن كتابه "مقال في المنهج" أبرز إسهاماته في هذا المجال، ولقد ركز كلاهما على المنهج الاستدلالي ثم كتب الفقيه "جون لوك" كتابه في المناهج سنة 1690 ثم "إيمانويل كانط" (1724-1804) توالى العديد من الكتب والمؤلفات بعده.

وعليه فإن أول من استعمل كلمة "علم المناهج" أو المنهجية هو الفيلسوف الألماني "كانط" وذلك عندما قسّم المنطق إلى قسيمين:

1- مذهب المبادئ: وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

2- علم المناهج: وهو الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل منها أي علم من العلوم.

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكشفها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وعليه يمكن الحديث عن مجموعة من الاعتبارات تستدعي دراسة المناهج.

الاعتبار 1: أن المنهجية أداة تفكير وتنظيم؛ فهي وسيلة هامة لزيادة المعرفة واستمرار التقدم ومساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته و الوصول إلى تحقيق أهدافه.

كما أن دراسة المنهجية تهدف إلى مساعدة الدارس على تنمية قدراته في فهم المعلومات و البيانات (الوثائق العلمية)، والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.

الاعتبار 2: أن المنهجية أداة عمل وتطبيق؛ فدراسة المنهجية تزود الطالب بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقييم نتائجها و الحكم على مدى أهميتها والاستفادة منها في مجالات التطبيق العلمي، وهذا يؤكد ضرورة دراسة المنهجية في مختلف مجالات البحث لما توفره للباحثين من خبرة تساعدهم على تحقيق فهم أفضل للموضوعات وتقييم أكمل للاستنتاجات.

الاعتبار 3: أن المنهجية أداة تخطيط وتسيير؛ فهي تزود الباحث بأدوات وتقنيات تساعده على معالجة الأمور واتخاذ القرارات الملائمة و الفعالة إزاء المشكلات و الصعوبات التي تواجهه، ولهذا فالمعرفة الجيدة بمناهج البحث تمكن الطالب الباحث من إتقان عمله البحثي، وتلافي الخطوات العشوائية، وتجنبه الهفوات والعيثرات.

ثانيا: مفهوم البحث العلمي

1- تعريف البحث العلمي

البحث العلمي هو نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الظواهر و الكشف عن الحقائق، يعتمد على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق ثم استخلاص المبادئ و القوانين التفسيرية.

وهناك من يعرف البحث العلمي على أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل و الدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة.

وانطلاقاً من تعريف البحث العلمي يمكن القول بأن مفهوم البحث القانوني هو دراسة موضوع قانوني مثل: (الرقابة الدستورية على القوانين أو المؤسسات السياسية والإدارية)، أو نقطة قانونية معينة (كالولي في قانون الأسرة مثلاً)؛ دراسته من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المتجمعة حولها، وعرضها بصورة واضحة، والرد على جميع الاستفهامات والحاجات لحل مشكلة من المشكلات المطروحة.

فالباحث العلمي في العلوم القانونية يهتم بدراسة الظواهر والمواقف والمشاكل الاجتماعية دراسة علمية قانونية، بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة تساعد على تفسير الظواهر وتوقعها ومحاولة ضبطها وتنظيمها بواسطة قواعد وقوانين علمية من أجل تنظيم المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

إذن فالبحث في القانون هو عمل علمي، تحليل بأسلوب استنتاجي، فهو ليس عرضاً لنصوص وأنظمة قانونية أو تعقياً على ما قدمه الآخرون، أو مجرد تعداد وصفي أو موضوعي مجرد لمعطيات جرى نشرها، بل هو تحليل وتفسير ونقد وتقديم لاقتراحات وتوصيات مفيدة لحل المشكلات.

2- خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي جملة من الخصائص تُستخلص من التعريفات السابقة أهمها:

أ- **البحث العلمي يجمع بين النظرية والتطبيق:** فهو من جهة ينطلق من إطار نظري محدد، يستعين به الباحث ويكسبه فهماً أفضل لموضوع بحثه، ومن جهة أخرى فهو بحث ميداني (تطبيقي) لأنه يهدف إلى اختبار الفروض وجمع البيانات المتعلقة بالموضوع ميدانياً.

ب- **البحث العلمي منظم ومضبوط:** أي أنه نشاط منظم ومحدد يحتوي على مجموعة من الخطوات الدقيقة المترابطة والمتكاملة.

ج- **البحث العلمي حركي وتجديدي:** لأنه يبحث دائماً على تجديد المعرفة عن طريق الإضافة والتعديل.

د- **البحث العلمي بحث تفسيري:** لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر من خلال البيانات التي يجمعها موضوع الدراسة عن طريق البحث والاستناد إلى النظريات المتعلقة به.

هـ- **البحث العلمي قابل للتعميم:** لأنه لا يكتسب أهميته العلمية إلا إذا أمكن تعميم نتائجه والاستفادة منها عملياً. مثل: تعميم نتائج الأبحاث الطبية.

و- الموضوعية: ويقصد منها جانبان مهمّان

أولاً . حصر الدراسة وتكثيف الجهد في إطار موضوع البحث والابتعاد عن الخروج إلى نقاط جانبية هامشية، مما يشتت جهد الباحث ويؤثر على مستوى الموضوع الرئيسي.

ثانياً . تجرد الأفكار والأحكام من النزاعات الشخصية، فالموضوعية تقتضي من الباحث أن يكون حيادياً، أي أن يتجرد من ذاتيته، وذلك بنقل الحقائق و المعطيات كما هي في الواقع دون إخفاء للحقائق التي لا تتوافق مع وجهة نظر الباحث ومواقفه وعواطفه واتجاهاته ومصالحه.

المحور الثاني: أنواع المناهج

أولاً: المنهج التاريخي

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبداً، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوماً إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء.

ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لا بد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.

1- مفهومه: عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة منها:

أ-التعريف العام: يعرف بأنه:"الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل".

ب- التعريف الخاص: "هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.

من التعريفات التي تتميز بالدقة أيضاً أنه: "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوماً للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها".

يمكننا القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبياً.

2- مراحل المنهج التاريخي:

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومتراصة ومتكاملة في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه وهي:

1- **تحديد المشكلة العلمية التاريخية:** أي تحديد المشكلة أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي، لاستخراج فرضيات علمية تكون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات، وتعتبر عملية تحديد المشكلة تحديداً واضحاً ودقيقاً، من أول وسائل نجاح البحث التاريخي، في الوصول إلى الحقيقة التاريخية. لذا يشترط في عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

يجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر. يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة جامعة مانعة. يجب أن تصاغ بطريقة جيدة ملائمة للبحث العلمي التجريبي والخبري.

2- **جمع وحصر الوثائق التاريخية:** بعد عملية تحديد المشكلة، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار التسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

نظراً لأهمية وحيوية هذه المرحلة أطلق البعض على المنهج التاريخي اسم "منهج الوثائق"، فالوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي.

والوثيقة في اللغة الأداة والبيئة المكتوبة الصحيحة والقاطعة في الإثبات، وهي مأخوذة من وثق يثق ثقة أي ائتمنه، الشيء الوثيق الشيء المحكم.

أما في الاصطلاح فهي: "جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء".

إن الوثائق أوسع من النص المكتوب، حيث تشمل كافة الوثائق والمصادر والأدلة والشواهد التاريخية، أصيلة وأولية، أو ثانوية وتكميلية، مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو غير رسمية، مادية أو غير مادية، والتي تتضمن تسجيلاً لحوادث ووقائع تاريخية، أو لبعض أجزائها وعناصرها، يعتمد عليها في البحث والتجريب للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث.

3- نقد الوثائق التاريخية:

بعد عملية حصر وجمع الوثائق التاريخية، تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق، تحليلاً علمياً دقيقاً، عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد من مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق، وتعرف عملية التقييم والفحص والتحليل هذه، بعملية النقد، وتتطلب صفات خاصة في الباحث، مثل: الحس التاريخي القوي، الذكاء اللماح، الإدراك العميق، الثقافة الواسعة والمعرفة المتنوعة، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية مثل اللغة وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، ومعرفة اللغات القديمة والحديثة. هذا النقد قد يكون نقداً خارجياً وقد يكون نقداً داخلياً.

1- **النقد الخارجي للوثائق التاريخية:** يستهدف هذا النقد التعرف على هوية وأصالة الوثيقة، والتأكد من مدى صحتها، وتحديد زمان ومكان وشخصية المؤلف للوثيقة، وكذا ترميم أصلها إذا طرأت عليها تغيرات، وإعادة توثيقها إلى حالتها الأولى.

ويمكن القيام بهذه العملية عن طريق طرح الأسئلة التالية:

- هل تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها من أعمال المؤلف الأخرى، ومع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟

- هل هناك تغيرات في الخطوط؟ - هل هذا المخطوط أصلي، أم هو نسخة منقولة عن الأصل؟ - هل يظهر المؤلف جهلاً ببعض الأشياء التي كان من المفروض أن يعرفها؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي تتعلق بالجانب المادي والمظهر الخارجي للوثيقة.

2- النقد الداخلي للوثائق التاريخية:

وتتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي.

يمكن القيام بعملية النقد الداخلي بواسطة طرح الأسئلة التالية: هل المؤلف صاحب الوثيقة حجة في الميدان؟

هل يملك المؤلف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة، لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟

هل اتجاهات وشخصية المؤلف تؤثر في موضوعية التأليف، في ملاحظته وتقديره للحوادث التاريخية؟

وما إلى ذلك من الأسئلة التي يمكن أن تضبط الأمر.

3- عملية التركيب والتفسير:

أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، فبعد القيام بعملية الجمع والنقد، يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية، المبعثرة والمتفرقة.

فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، وعملية استعادة الوقائع والأحداث التاريخية Reconstruction أو التركيب والتفسير التاريخي للوقائع، هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وبناءها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

1- تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها، وللموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

2-تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير ومقاييس منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

3- ملء الثغرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات، في إطار وهيكل مرتب منظم. وتتم عملية ملء الفراغات هذه عن طريق المحاكمة، التي قد تكون محاكمة تركيبية سلبية، عن طريق إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، وقد تكون المحاكمة ايجابية، بواسطة استنتاج حقيقة أو حقائق تاريخية لم تشر إليها الوثائق، من حقيقة تاريخية أثبتتها الوثائق والأدلة التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

4- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عملية التسبب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة.

فعملية التركيب والبناء لا تتحقق بمجرد جمع المعلومات والحقائق من الوثائق، بل هي عملية البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث، وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي، باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

4- تطبيق المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية:

يقوم المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل.

فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة والسارية المفعول، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا وتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا.

ثانيا: المنهج الجدلي الديالكتيكي

يقوم المنهج الجدلي "الديالكتيكي" على أساس الحقيقة القائلة: " أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى... وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.

ويحتوي المنهج الديالكتيكي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الديالكتيك كمنهج بحث علمي. ومن أهم قوانين المنهج: قانون التغير والتحول، والتغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة، وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي وهذه القوانين الثلاثة التي تعد أبرز وأهم قوانين الديالكتيك.

1- نشأته:

يعتبر المنهج الجدلي منهاجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس (530/470 ق م) الذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري، ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سألمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

لقد تطورت الجدلية تطورا جديدا على يد الفيلسوف "هيجل" الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر حيث أن هيجل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الديالكتيك. فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور.

2- أهم القوانين الجدلية (الديالكتيكية):

أ- قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية:

ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحويلات والتبدلات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيارا واحدا معينا، لتحث نتيجة ذلك تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر، من صورة وشكل قديم إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظاهرة أو العملية القديمة المتغيرة.

فمضمون هذا القانون أن: كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات، يتم نتيجة حدوث تبدلات وتغيرات مستمرة ومطرودة ومتدرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة، أي في حالات وخصائص الشيء مثل حجمه ومقداره، النطاق العدد السرعة القوة اللون... الخ، حتى يبلغ حدا معينا ومعيارا فاصلا، فيتحول ويتغير ويتطور، فتقدم بذلك النوعية والطبيعة القديمة الفانية وتحل محلها الطبيعة والنوعية الجديدة للشيء أو الظاهرة. مثال ذلك في الطبيعة: أن عملية تسخين الماء المستمرة، تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور وتحول كمي مستمر مع بقاء النوعية والتركيبية الطبيعية والكيميائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن والمغلي يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة، إذ يتحول إلى بخار.

ب - قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات:

الذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضة نتيجة لحركيتها وديناميكيته.

ومضمون هذا القانون أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور سرمدى، وأن سبب هذا التحول القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة في الأشياء والظواهر.

ذلك أن كل شيء أو ظاهرة، هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تناذب وتجاذب. وأن هذا الصراع والتنازع والتوازن بين الأضداد والمتناقضات المكونة التركيب وصفات الأشياء، يولد طاقة وقوة داخلية دافعة لحركة

التغير والتطور، كما قد يكون صراع الأضداد داخليا بين عناصر الشيء الواحد، وقد يكون خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثر والتأثير، فهناك ترابط وتكامل بين المتناقضات والأضداد الداخلية، وصراع الأضداد والمتناقضات الخارجية.

إن صراع الأضداد والمتناقضات الداخلية، هي الطاقة والقوة الأصلية والأساسية لحركة التغير، أما صراع الأضداد والمتناقضات الخارجية فهي تلعب دورا ثانويا وتكميليا في حركة التغير والتطور، ويؤدي الصراع والتنازع إلى إيجاد التوازنات في الأشياء والظواهر، ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات بين الأشياء.

ج- قانون نفي النفي:

الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك.

فيقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل ديالكتيك تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، من أفكار وحقائق (These) إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الشيء الواحد أو العملية الواحدة (Antithese)، ثم ما ينتج عن ذلك من الظواهر والحقائق والعمليات والأفكار السابقة الفانية (Synthese).

هكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام وإطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـ "قانون التطور والتقدم في الأشياء"، كم استخدم هيجل منهج الديالكتيك في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية، مثل ظاهرتي: الأمة والدولة.

يتسم منهج الديالكتيك عند هيجل بأنه ديالكتيك مثالي معنوي، لأنه استخدمه في مجال الفكر والمعرفة، فالتغير والتطور عند هيجل هو في الفكر والعقل والوعي، ومن ثم سميت نظرية الديالكتيك عند هيجل بـ "النظرية الديالكتيكية المثالية".

اكتسب الديالكتيك تطورا وتغيرا جديدا على يد الفيلسوف الألماني "فيورباخ" (1804 - 1872) الذي انتقد النزعة المثالية عند هيجل، ونادى عام بضرورة اتصاف الديالكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح منهجا موضوعيا وواقعيا وعمليا، وحتى يكون أكثر واقعية ومنطقية في دراسة الأشياء والظواهر وتحليلها،

لكنه ذهب في انتقاده إلى حد إنكار ورفض المنهج الديالكتيكي برمته، فقام الفيلسوف "كارل ماركس" وهو من أنصار الديالكتيك الهيجلي بإعادة صياغة النظرية صياغة مادية عملية على ضوء النقد الذي وجهه لها فيورباخ.

أبقى ماركس على أسس النظرية الديالكتيكية، لكنه نزع عنها الصبغة المثالية البحتة، وأعاد صياغتها صياغة مادية وواقعية، وجعلها نظرية كاملة وشاملة وطبقها على كل الأشياء والحقائق والظواهر، وفي كافة المجالات والعلوم الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية.

3- تطبيقات المنهج الجدلي في الدراسات القانونية:

للمنهج الجدلي دور علمي وتطبيقي في تفسير نشأة وتطور الظواهر والحقائق والنظريات والقوانين العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية مثل ظواهر وحقائق نشأة وتطور الدولة ونشأة وتطور القانون بصفة عامة، وتطور ظاهرة الأمة وظاهرة السلطة والجريمة والعلاقة بين الحرية والسلطة والقانون والدولة وذلك عن طريق المادية التاريخية وقانون نفي النفي.

مثل تفسير أصل وغاية الدولة، نشأة وتطور القانون وأصل وغاية القانون في المجتمع، فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

فضلا عن ذلك فقد أدى المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية.

يتضح من خلال ما تقدم، أن المنهج الجدلي قد ساهم بفضل قوانينه في تطوير الدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات بين مختلف الظواهر الاجتماعية.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء، والمؤدي في الأخير إلى ظهور الحقيقة.

ثالثاً: المنهج الاستدلالي

يقوم المنهج الاستدلالي على المبادئ والنظريات، فالعملية الاستدلالية تبدأ من نظريات ومبادئ وتنتهي إلى نظريات ومبادئ مستنتجة منها منطقياً.

1- تعريف الاستدلال:

يعرف الاستدلال بأنه: "هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب، وذلك مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها الرياضي دون إجراء تجارب، والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتماداً على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس، كما قد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتنتج منها بالضرورة، دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة.

2- مبادئ الاستدلال:

يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات، وذلك أن النظام الاستدلالي يشتمل على ميكانيزم يتسلسل من قضايا ومبادئ يستنتج منها مبادئ وقضايا مستنتجة كنتائج للعملية الاستدلالية الأولى، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى... وهكذا إلى النهاية، والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى "النظريات" ولذا كان الاستدلال في صورة نظام متكون من ميكانيزم: المبادئ والنظريات.

بناءً على ما تقدم فمبادئ الاستدلال هي مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلال معين. وقد قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى: البديهيات المصادرات التعريفات.

أ- البديهيات: البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان. وتتميز بثلاثة خصائص:

أنها بينة نفسية: حيث تتبين للنفس تلقائيا وبدون واسطة برهان.

أنها أولية منطقية: أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى.

أنها قاعدة صورية عامة: أو قضية مشتركة لأنه مسلّم بها من كافة العقول على السواء، ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

ب- المصادرات: المصادرات قضايا تركيبية، أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض، وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة وغير المتناقضة.

توجد المصادرات في الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة: أن الإنسان يفعل أولا طبقا لما يراه أنفع، والمصادرة الأخلاقية القائلة: أن كل إنسان يطلب السعادة.

ج- التعريفات: التعريفات هي قضايا وتصورات جزئية وخاصة بكل علم، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده، وعنه كله، أي تعريفا جامعا مانعا، ويتركب التعريف من شيئين هما:

المعرف به وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدّد خواص وعناصر الشيء المعرف.

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا، أي تعريفا ثابتا وقبليا وضروريا نهائيا وكليا، لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره، وقد يكون التعريف تعريفا تجريبيا، كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية، حيث يكون التعريف تعريفا متحركا ومتطورا ومتدرج في تكوينه، حيث يتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة، حيث تضيف إليه التجارب الميدانية عناصر وخواص جديدة ومتحركة ومتغيرة.

ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية على الخصوص، أن هذه المبادئ الثلاثة متداخلة فيما بينها، ومتعاونة ومتكاملة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

3- أدوات الاستدلال:

أ- **القياس:** وهو عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها، أو مسلّمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها. فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر، عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة، لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنا ولا صراحة، فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الأصيل.

ب- **التجريب العقلي:** التجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، والتجريب العقلي هو في معناه الواسع والعام: قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا، كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية، ولكن له قيم فنية جمالية خلقة.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة، لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.

ج- **التركيب:** التركيب هو عملية عقلية عكسية، تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة، إلى استخراج كل النتائج ومعرفة كل هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة والمعلومة.

4- دور المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

يعتبر المنهج الاستنباطي من أهم المناهج المستعملة في مجال البحث القانوني، ويعتبر الاستدلال بصفة خاصة أحد ركائز الدراسات القانونية نظرا لاستخدامه من طرف القضاة والمحامين والباحثين في مجال العلوم القانونية.

ففي المسائل القانونية التي تطرح على القاضي يستخدم القاضي أداة القياس التكيف النزاع المعروض عليه، حيث يكيف القاضي المسألة ما إذا كانت مسألة واقع أم مسألة القانون، والفرق واضح

بين مسألة الواقع ومسألة القانون ففي الحالة الأولى لا رقابة للمحكمة العليا عليها، في حين أن الحالة الثانية تخضع الرقابة المحكمة العليا حيث أن دور المحكمة العليا هو مراقبة تطبيق القانون.

مثال ذلك: قام عمر ببيع عقاره إلى أحمد بتاريخ 1994/01/01، وهذا الأخير لم يتم بتسجيل العقد وشهره، وبعد مرور سنة، قام عمر ببيع العقار نفسه بتاريخ 1995/01/01 إلى المدعو علي الذي قام بتسجيله وشهره، والسؤال: أي المشتريين الأسبق تاريخياً في شراء العقار؟ الجواب: - تاريخ 1994/01/01 أسبق من تاريخ 1995/01/01. (مقدمة كبرى).

عقد البيع الخاص بأحمد مؤرخ في 1994/01/01 وعقد البيع الخاص بعلي مؤرخ في 1995/01/01 (مقدمة صغرى).

- عقد أحمد أسبق تاريخياً من عقد علي (النتيجة).

من خلال هذا المثال نلاحظ أن المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى تتكون من وقائع مادية، وهذه الحالة تكون المسألة مسألة واقع، لكن إذا طرح السؤال بالطريقة التالية: إلى أي من المشتريين تنتقل الملكية؟

الجواب: - تنتقل ملكية العقار في عقد البيع بعد الشهر العقاري (مقدمة كبرى).

عقد البيع الخاص بأحمد لم يتم شهره، وعقد البيع الخاص بعلي تم شهره (مقدمة صغرى).

- تنتقل الملكية إلى علي (نتيجة).

ففي هذا المجال نلاحظ أن المقدمة الكبرى هي مبدأ قانوني وفي هذه الحالة فالمسألة هي مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا، من خلال ذلك يمكن القول أن التمييز بين مسألة الواقع وبين مسألة القانون يقدم على الربط بين وقائع مادية ووقائع مادية أخرى في حالة مسألة الواقع تقوم على الربط بين وقائع مادية ومبادئ قانونية في حالة مسألة القانون، فمن خلال ذلك يعتمد القاضي على الاستدلال في الوصول إلى الحكم وحل النزاع بحيث يتم الربط بين الوقائع المادية والمبدأ القانوني ويؤدي ذلك إلى الوصول إلى النتيجة المتمثلة في الحكم.

من خلال كل ذلك، فإن الاستدلال ارتكزت عليه الدراسات القانونية في مجال فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني، والبحث عن أصل الدولة والسلطة والأمة والديمقراطية... إلخ، بالإضافة إلى ذلك فإن المنهج الاستنباطي الاستدلالي له أهمية كبيرة في العمل القانوني من خلال تدقيق كلام الشهود والوثائق

لمعرفة صحتها، وفي إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية بحيث تلتزم بالقواعد المنطقية وعملية تكييف المسائل القانونية.

5- صور المناهج الاستدلالية:

من بين أهم أنواع الاستدلال: الاستنباط والاستقراء والذي نحاول إبرام أهم سمات المناهج الخاصة بهما:

أ- المنهج التأسيلي "الاستقرائي":

1-تعريف الاستقراء:

1- الاستقراء لغة: تتبع الوقائع عن قرب معاينة ومشاهدة للوصول إلى أحكام عامة.

وهو الإتيان ويشير إلى الوجه الآخر من الاستدلال.

2-الاستقراء اصطلاحاً: يعرفه الإمام الغزالي بقوله "هو أنه تتصفح جزئيات كثيرة داخلية تحت معنيكلي، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات حكم على ذلك الكلي به"، ويعرفه الدكتور عبد الرحمن بدوي بقوله: "تعميم من حالات جزئية تتصف بصفة مشتركة".

2- أنواع الاستقراء:

1- الاستقراء التام: هو استقراء تعيني يعطي نتيجة صحيحة تماماً لأنه يقدم على استقراء كل جزئيات موضوع البحث وفحص عناصره واستنتاج قضية عامة على ضوء ذلك.

مثال: هذا مثلث متساوي الأضلاع، هذا مختلف الأضلاع وهذا مثلث متساوي الساقين فالاستنتاج أنه كل مثلث لا بد أن يكون إما متساوي أو مختلف الأضلاع أو متساوي الساقين.

2- الاستقراء الناقص: هو استقراء غير تعيني أي يعطي النتيجة وليست بالضرورة صحيحة مطلق الصحة لأنه يقوم على استقراء بعض جزئيات موضوع البحث وتدقيق بعض عناصر الظاهرة وليس كلها.

ومثال ذلك: الإنسان يحرك فكه الأسفل عند الأكل، الأسد نفس الشيء، القط وعليه فكل حيوان يحرك فكه عند الأكل، فيعتبر هذا الاستقراء ناقصاً لأنه لم يجر على كل الحيوانات.

فالاستقراء هو ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها بهدف الوصول إلى تعميمات حولها، ففي التفكير الاستقرائي يجمع الباحث الأدلة التي تساعد في إصدار تعميمات محتملة، ويبدأ بحثه بملاحظة الجزئيات (وقائع محسوسة) ومن هذا البحث يصدر نتيجة عامة عن كل الفئة التي تنتمي إليها هذه الجزئيات، وإذا استطاع الإنسان أن يتوصل إلى نتيجة عامة عن طريق الاستقراء فمن الممكن أن يستخدمها لقضية كبرى في استدلال استنباطي.

3- طبيعة المنهج الاستقرائي:

إن الاستقراء عبارة عن "استدلال تصاعدي" حيث ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل، أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية.

إذن يمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام ومعنى كلمة "استقراء" بحسب الترجمة للكلمة اليونانية enaywyn يقود حيث تدل على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد.

إن الفرق بين الاستنباط والاستقراء يتمثل في أننا ننقل في الاستقراء من الجزئيات إلى القانون الكلي الذي يحكمها في حين أننا في عملية الاستنباط ننقل من القانون الكلي إلى الجزئيات التي تقع تحته. إذن هناك تداخل بين عملية الاستقراء وعملية الاستنباط والخلاف بينهما لا يكون إلا في الاتجاه العكسي من أسفل إلى أعلى بالنسبة للاستقراء ومن أعلى إلى أسفل بالنسبة إلى الاستنباط. وكمثال على عملية الاستقراء:

أن يقوم الباحث بدراسة علاقة جهاز القضاء بجهاز التنفيذ، ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي، من خلال كل ذلك نصل إلى تقرير مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ السلطات كمبدأ ضروري لنظام الحكم في الدولة، وفي هذا المثال تكون قد انتقلنا من دراسة الجزئيات المتمثلة في السلطات المختلفة إلى دراسة الكليات المتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي نكون قد استخدمنا المنهج الاستقرائي في الدراسة.

من الناحية التاريخية، يعتبر الفيلسوف "أرسطو" أول من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه وتحليلاته السياسية حول الدولة والحكومة وقد انتقد الفيلسوف "أرسطو" المنهج الاستنباطي الذي استعمله الفيلسوف "أفلاطون" ونتيجة هذه الانتقادات جاء المنهج الاستقرائي

4- الطرق الاستقرائية: لقد وضع "استوارت مل" طرقا لتطبيق الاستقراء منها:

أ- طريقة الاتفاق:

إن طريقة الاتفاق تشير إلى اشتراك جميع الظروف المؤدية إلى حدوث واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك وإن تكرار هذا العامل في كل مرة يحتمل أن يكون هو السبب في وقوع ظاهرة التي لا تحدث عادة بدونه. إن هذا المبدأ استفاد منه قديما فريق من الباحثين في أمريكا عن وباء راح ضحاياه عدد من النساء بعد أن اكتشفوا وجود عامل مشترك تتحد فيه جميع الضحايا إذ وجد إن العامل المشترك هو شراؤهن جميعا لنوع من الفراء رخيص الثمن وعند فحصه فحصا دقيقا تبين أنه يحمل جراثيم المرض الذي قضى على جميع السيدات المرتديات لهذا الفراء كما استفاد منه حديثا فريق من الباحثين اللبنانيين في الكشف عن أسباب حدوث وفيات بين مدخني (الأرجيلة) وبعد التقصي تبين وجود عامل مشترك يتمثل في استنشاق مادة سامة تنبعث من قطعة الكربون (الفحم) المستخدم في إشعال الأرجيلة.

ب- طريقة الاختلاف:

اكتشف "ستوارت مل" أن طريقة التلازم في الوقوع غير كافية لإثبات علاقة العلة بالمعلول فوضع هذه الطريقة التي تستند إلى أنه إذا تشابهت مجموعتان في كل الظروف ما عدى ظرف واحد فالفرق بين المجموعتين هنا يعزى إلى هذا الظرف.

ج- الطريقة المشتركة:

تجمع هذه الطريقة بين الطريقتين الأولى والثانية. طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف. بحيث تستخدم الأولى لاختبار صحة الفروض والعثور عن العامل المشترك المسبب لحدوث الظاهرة ثم تستخدم الثانية لإثبات أن الظاهرة أو النتيجة لا تحدث من دون العامل المشترك وتستند هذه الطريقة إلى الأساس التالي وهو أن النتيجة ترتبط بالسبب وجودًا وعدمًا فإذا وجد السبب وجدت النتيجة وإذا غاب السبب غابت النتيجة.

د- طريقة التغيير النسبي:

لما كانت العلة والمعلول دائماً متلازمين في الوقوع لذا فإن التغيير في العلة يستوجب التغيير الموازي له في المعلول سواء زيادة كان أم نقصان، فكلما زادت العلة زاد المعلول والعكس صحيح.

هـ- طريقة العوامل المتبقية:

يطلق عليها أحيانا منهج البواقي، وتستخدم عندما تكون العوامل التي تسبب بعض أجزاء من الظاهرة معروفة للباحث فإن الأجزاء المتبقية من الظاهرة لابد وأن تكون ناتجة عن العامل أو العوامل المتبقية.

5- خطوات المنهج الاستقرائي

يتبع المنهج الاستقرائي الخطوات التالية:

أ- تحديد الظاهرة المراد دراستها.

ب- جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة.

ج- الوصول إلى نتائج والكشف عنها.

وقد قام الفيلسوف "أرسطو" باستعمال المنهج الاستقرائي في دراسته للدولة والحكومة حيث ينتقل من الجزء إلى الكل، ويتمثل الجزء في الأسرة والقرية أما الكل فيتمثل في الدولة، والتي يعتبرها "أرسطو" بأنها نتاج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة وهي: الأسرة القرية، الدولة.

فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع وهي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء وكذلك الأهل والأقارب والعبيد. وهذه الأسرة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن بقية الأسر، كذلك وجدت القرية التي تشمل مجموعة من الأسر أما الدولة فهي تتكون من مجموعة من القرى وهي تمثل الظاهرة الكلية عند "أرسطو"، أما الأسرة والقرية فتتمثل الظاهرة الجزئية.

من خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقاً بشكل واسع من طرف مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري خصوصاً والعلوم الاجتماعية عموماً.

6- تطبيقات المنهج الاستقرائي في مجال العلوم القانونية:

من خلال ما تقدم، توصلنا لكون الاستقراء هو استخراج الأجزاء التي يستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو "الانتقال بالحكم من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام"، فمثلا يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المشابهة ويدرسها دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينها.

إن المنهج الاستقرائي معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، أما في مجال العلوم القانونية، يعبر عن المنهج الاستقرائي عادة بالمنهج التأصيلي، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع.

من تطبيقات هذا المنهج في إطار القانون العام مثلا ما يتعلق بموقف أحكام القضاء من فكرة الرقابة على دستورية القوانين: فقد اتجهت أحكام القضاء في غالبها إلى الإقرار بأحقيته في البحث في مدى دستورية القوانين متى دفع أمامه بذلك، صحيح أن هناك أحكاما أخرى ترددت في هذا الأمر إلا أنه في النهاية توحد اتجاه القضاء نحو إقرار حقه في البحث في دستورية القوانين.

فالمنهج الاستقرائي، أو في مفهوم القانون المنهج التأصيلي، يمر فيه الباحث بعدة مراحل:

مرحلة تقصي وفحص ظاهرة معينة، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة هذا على عكس المنهج الاستنباطي.

ب- المنهج الاستدلالي الاستنباطي:

يعرف الاستنباط بأنه ذلك "الاستدلال التنازلي" الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، أي الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولا إلى جزئياتها.

وكمثال على ذلك يبدأ الباحث في دراسة السلطات الرئيسية في الدولة وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وانطلاقا من دراسة النظام السياسي للدولة وهي الظاهرة الكلية وصولا إلى دراسة كل سلطة على حدة أي وصولا إلى الظاهرة الجزئية المتفرعة عن الظاهرة الكلية وهي نظام الحكم السياسي المتبع في الدولة وفي هذا المثال نلاحظ أن دراسة السلطات المختلفة للدولة تفرض

علينا انطلاقاً من دراسة نظام الحكم المتبع فيها، وفي هذه الحالة نكون أمام استدلال تنازلي تنتقل فيه من دراسة الظاهرة الكلية إلى دراسة الظاهرة الجزئية.

يعرف المنهج الاستنباطي بأنه تلك الطريقة الاستدلالية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء من أجل الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل، فمن خلال ذلك يمكن القول أن الاستنباط هو كل استدلال لا تكبر نتيجة المقدمات التي تكون منها ذلك الاستدلال، ففي كل دليل استنباطي تكون النتيجة دائماً مساوية أو أصغر من مقدماتها، وكمثال على ذلك: أحمد إنسان وهو المقدمة الصغرى - كل إنسان يموت هي المقدمة الكبرى - أحمد يموت هي النتيجة.

ففي هذا المثال نلاحظ أن النتيجة أصغر من المقدمات السابقة عليها، حيث أنها تتعلق بإنسان مجرد أي تخص فرداً من الانسان وهو "أحمد" في حين أن المقدمة القائلة بأن كل انسان يموت فهي تتعلق بجميع الأفراد.

كما نلاحظ أن التفكير أخذ طريقه من العام إلى الخاص أي من الكل إلى الجزء أي من المبدأ العام إلى التطبيقات الخاصة.

يرجع استخدام المنهج الاستنباطي إلى الفيلسوف " أفلاطون " من خلال أبحاثه السياسية والاجتماعية ويظهر ذلك من خلال مؤلفه "الجمهورية " كما يرجع استخدامه المنهج الاستنباطي إلى ثقافته الرياضية الواسعة.

ويعد المنهج الاستنباطي منهجاً معاكساً للمنهج الاستقرائي الذي يبناه سابقاً، بحيث أن المنهج التحليلي يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية أي من العام إلى الخاص، فيطلق عليه أيضاً "طريق القياس".

فالباحث عندما يسلك هذا المنهج البحثي ينطلق من قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية، مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل جرائم الإرهاب وخطف الطائرات وغسيل الأموال، وجرائم الاعتداء على برامج الكمبيوتر.

ولا بد من الإشارة إلى عدم إمكانية القول بانعدام الصلة بين المنهج الاستقرائي والتحليلي ذلك أن كلاهما يكمل الآخر، فإذا كان المنهج الاستقرائي هو الطريق نحو تكوين القواعد العامة، فإن المنهج

التحليلي هو الطريق نحو تطبيق هذه القواعد على الحالات الفردية الخاصة باختبار مدى فعاليتها وصلاحياتها، لذلك فإن الباحث في مجال القانون يستعين بكلا المنهجين عادة لإعداد بحثه.

انطلاقاً من ذلك فالمنهج التحليلي الاستنباطي مكمل للأسلوب الاستقرائي وليس مناقضاً له، فهو أسلوب ينقل الباحث منطقياً من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية إلى الجزئيات والاستنتاجات الفردية ويمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين الاستقراء والاستنباط، فالاستقراء عادة ما يتقدم القياس أو الاستنباط وبذلك فالقياس يبدأ من حيث ينتهي الاستقراء.

رابعاً: المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها.

وهناك عدة محاولات لتحديد تعريف المنهج التجريبي بأنه:

"المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس إطلاقاً، أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان، لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها. ولتفسيرها نهيب دائماً بالتجربة ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق وحدها".

1- مضمون المنهج التجريبي:

إن مضمون المنهج التجريبي، يتمثل في الاعتماد على الملاحظة والتجربة وهو لذلك "استقرائي اختباري" مع تدخل العقل بسلسلة من عملية الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج عدد محدد من الحالات إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع، وذلك إلى ما لا نهاية، ويختلف المنهج التجريبي عن بقية المناهج العلمية الأخرى، خاصة المنهج الاستدلالي، من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعلمي خارجي.

والمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية، بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية.

2- أسس المنهج التجريبي:

يتألف المنهج التجريبي من ثلاثة أسس وعناصر أساسية هي:

أ- الملاحظة:

1- **الملاحظة بمعناها الواسع:** هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو أمر ما، دون قصد أو سابق إصرار وتعهد.

2- **الملاحظة العلمية:** المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها، عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع، وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل، وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.

فالملاحظة العلمية غير الملاحظة العادية وتتمحور شروطها فيما يلي:

1- جمع المعلومات الكافية عن الظاهرة موضوع الملاحظة.

2- التركيز على الجوهر دون الأمور العارضة.

3- استخدام الأجهزة والوسائل العلمية باعتبار أن الملاحظة المجردة تظل قاصرة.

4- ضرورة الحرص والحذر في التفسير.

5- استبعاد العاطفة والأحكام المسبقة والحكم بكل موضوعية.

6- ضرورة التسجيل الدقيق المباشر للظاهرة والاستعانة بالأسس الرياضية وبالخبرات السابقة.

فالملاحظة هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث الاستقرائي، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، حيث أنها هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع.

ب- الفرضيات العلمية Hypotheses :

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي، وهي عنصر تحليل.

1- الفرضية في اللغة: تعني التخمين أو الاستنتاج، أو افتراض ذكي فيالعامهإمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته.

2- اصطلاحا: "تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر".

أو أن الفرضية هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر الحقائق، وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها".

تتميز الفرضية بذلك عن غيرها من المصطلحات العلمية الأخرى مثل: النظرية، القانون، المفهوم، الإيديولوجية، فالنظرية هي: كل مجموعة من فروض منسجمة فيما بينها، تثبت صحتها عن طريق التدليل العقلي فهي لذلك "نظرية فلسفية"، أو عن طريق التجريب فهي "نظرية علمية".

فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية، في الدرجة وليس في النوع.

فالفرض تفسير افتراضي للظاهرة موضوع الدراسة وبديهي أن يكون افتراض عالم متخصص أو باحث يتميز عن التفسيرات التلقائية أو العشوائية التي تأتي عموما من أشخاص عاديين.

والفرض الذي يصدر عن العالم أو الباحث يظل تفسيراً مؤقتاً للظاهرة وليس من الضروري في أن يكون صحيحاً تماماً، مما يعني إمكانية وضع افتراضات خاطئة والعالم المجرب أو الباحث المتخصص هو الذي يستطيع أن يطلق فروضا "علمية" إلى حد ما، غير أنها لا يمكن أن تكون هذه الفروض قطعية نهائية ذلك أن مثل هذه الصفات لا تعطي للفروض إلا إذا تأكدت صحتها، هذه الصحة التي لا بد أن تمر من خلال التجارب العلمية ومن خصائص الفرض:

1- أن يكون الفرض قابلاً للتحقق، ذلك أن الفرض الذي تستحيل التجربة عليه يعتبر فرض غير علمي وبالتالي لا بد من خضوع الفرض إلى التجربة.

2- يجب أن يكون واقعياً: ينطبق على الواقع بعيداً عن المستحيل.

3- يجب وضع أكبر عدد ممكن من الفروض واختبارها الواحد بعد الآخر.

4- يجب رفض واستبعاد الفروض غير المتفقة مع الواقع والحقيقة أو تلك الفروض الخيالية.

5- يجب أن تقبل الاختبار، حيث أن الاختبارات المؤقتة تكتفي من أجل أن تصبح فروضا دائمة.

ج- التجربة

إن التجربة العلمية وسيلة أساسية للتأكد من صحة الفروض والتحقق من صحة وصدق النتائج والتجربة العلمية هي: - تجربة استكشافية (تحضيرية)، تجربة ضابطة (مؤكدة)-تجربة حاسمة (نهائية)، ومن خصائص التجربة:

1- ضرورة الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة لأن أصغر الأمور لا يمكن أن يشكل أهمية قصوى.

2- ضرورة التركيز على جانب واحد، أي التخصيص ومن ثم الخروج إلى التعميم.

3- التكرار، حيث افتراض، يمكن أن يقوم بها أكثر من عالم أو باحث يختلف في الزمان والمكان.

4- هي التي تؤكد صدق الافتراض، فإن تأكد صدق الافتراض أصبح قانونا.

5- طبيعة المنهج التجريبي:

من خصائص هذا المنهج هو جمعه بين التفكير الاستدلالي والملاحظة والتجربة، وهو الذي يتصف به المنهج العلمي الحديث، لذا فيتمتع المنهج الاستقرائي بطبيعة مزدوجة:

أ- المنهج التجريبي له طبيعة موضوعية:

إن العلماء يعملون في ميادينهم دون تدخل أصحاب المنطق ليستخلصوا القواعد التي ينبغي أن يتبعها الفكر في مختلف أنواع العلوم، لذا يقول الفقيه "كلود برنارد" "إنني أعتقد أن كبار المجربين قد ظهروا قبل أن توجد القواعد السابقة للتجريب، كما أن كبار الخطباء قد سبقوا وضع الرسائل في الخطابة، إذن جاء المنطق الحديث متأخرا بعد أن استقرت العلوم الطبيعية وخطت خطواتها نحو التقدم في أعقاب عصر النهضة، فالمنطق الحديث قد نشأ من دراسة هذه العلوم وتحليل منجزاتها وتفسير مناهجها".

إنه منطق موضوعي يستند إلى الأسس التي توجد في مختلف العلوم وهي إما قياسية كما هو الشأن في الرياضيات وإما تجريبية كما هو الأمر في الطبيعيات وإما إنسانية كما هو الحال في الاجتماعيات وهو منطق متخصص يدرس الطرق الخاصة التي تتبع في كل علم من العلوم.

ب- نسبية المنهج التجريبي:

ويتميز المنهج التجريبي بأنه نسبي ليست أحكامه بمطلقة خالصة، إنما هي نسبية كون العلم متجدد يكشف عن حقائق ليست نهائية.

ولهذا لا بد من نهضة المنطق على أساس استقرائي، خاصة وأن المنطق الحديث لا يقف عند حد وصف المناهج بل يتناولها بالنقد والتحليل، ويستعرض مشكلاتها ويتصدى لصعوباتها ملتصقا بالحلول.

6- تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم القانونية:

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية مع بداية القرن الثامن عشر ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج الاستقرائي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية، تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

فهكذا طبق المنهج الاستقرائي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا، وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

من أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات والدراسة التي قام بها الأستاذ "مور بيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1954.

يعدّ أكثر فروع العلوم القانونية قابلية وتطبيقا للمنهج الاستقرائي حاليا القانون الجنائي والعلوم الجنائية والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية، فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور.

خامسا: المنهج الوصفي

يلجأ الباحث لاستخدام هذا الأسلوب حين يكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سبق أن أجريت على هذه الظاهرة، ولكنه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن الظاهرة محل البحث بحيث تساعد على فهم أوضح لها.

إن البحوث الوصفية تهدف لرصد حالة كل شيء، سواء كان هذا الشيء وضعاً معنوياً أو خصائص مادية لأفراد أو مجموعات وأنشطا إنسانياً، كما يمكن أن يكون الوصف كيفياً أو يعبر عنه رقمياً.

ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وإنكلترا، وكذا بالدراسات الأنثروبولوجية في الولايات المتحدة، ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلاً على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية، ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها.

ترتبط على ما سبق، فالمنهج الوصفي مرتبط منذ نشأته بدراسة المشاكل المتعلقة بالمجالات الإنسانية وما الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية حتى الآن وذلك نتيجة لصعوبة استخدام الأسلوب التجريبي في المجالات الإنسانية.

1- تعريف المنهج الوصفي:

لقد حاول البعض تعريف المنهج الوصفي وقد اعتبر بأنه:

"طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل عملي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين، فهو يتضمن عدة عمليات تحديد الغرض منه والتعريف بمشكلة البحث وتحديد نطاقها ومجال المسح وفحص جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وتفسير النتائج وأخيرا الوصول إلى الاستنتاجات واستخدامها للأغراض المحلية أو المركزية.

كما يرى آخرون أن المنهج الوصفي يعتبر "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".

2- أهداف المنهج الوصفي:

يهدف المسح لتحقيق ما يلي:

- 1- جمع معلومات دقيقة حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.
 - 2- تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.
 - 3- إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.
 - 4- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم وفي وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.
 - 5- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- بناء على ما سلف، فالهدف من تنظيم المعلومات وتصنيفها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استنتاجات وتصميمات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه، فالأسلوب الوصفي لا يهدف إلا التحليل بقدر ما يهدف لوصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم هذا الواقع وتطويره.

فيرى الكثير من المهتمين بمناهج البحث أن البحوث الوصفية لا بد أن تركز على خمسة أسس تتمثل في:

- 1- إمكانية الاستعانة بمختلف الأدوات المستخدمة للحصول على البيانات كالمقابلة والملاحظة واستمارة البحث وتحليل الوثائق والسجلات سواء بصورة منفردة تستخدم خلالها كل أداة على حده.

2- نظرا لكون الدراسات الوصفية تهدف إلى وصف وتحديد خصائص الظواهر متفرقة فلا بد أن يكون هناك اختلاف في مستوى عمق تلك الدراسات، بمعنى أن يكتفي بعضها بمجرد وصف الظاهرة محل البحث كميا وكيفيا بغير دراسة الأسباب التي أدت إلى ما هو حادث فعلا.

3- تعتمد الدراسات الوصفية غالبا على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تؤخذ منه وذلك توفيراً للجهد والوقت وبغيرها من تكاليف البحث.

4- لا بد من اصطناع التجريد خلال البحوث الوصفية حتى يمكن تمييز خصائص أو سمات الظاهرة محل البحث، وخاصة أن الظواهر في مجال العلوم الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد الشديدين، الأمر الذي لا يمكن الباحثين من مشاهدة كل تلك الظواهر في مختلف حالاتها على الطبيعة.

5- لما كان التعميم مطلباً أساسياً للدراسات الوصفية ذلك حتى يمكن من خلاله استخلاص أحكام تصدق على مختلف الفئات المكونة للظاهرة محل البحث، فكان لا بد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الكائنات أو الظواهر محل الدراسة على أساس معيار مميز، لأن ذلك هو السبيل الوحيد إلى استخلاص النتائج ومن ثم العمل على تعميمها.

3- مراحل البحث الوصفي:

يتم إجراء البحوث الوصفية على مرحلتين في الغالب:

أ-مرحلة الاستكشاف والصياغة:

إن معظم الدراسات تسعى إلى استطلاع مجال محدد للبحث الاجتماعي أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة.

كما تهدف هذه الدراسات إلى تحقيق غايات أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث، أو حصر المشاكل التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

وتتضمن إجراءات الدراسات الاستكشافية ما يلي:

1- تلخيص المعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والميادين المختلفة المتصلة بمشكلة البحث.

2- استشارة الأفراد ذوي الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها.

3- تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتبسيط المزيد من الضوء عليها.

ب- مرحلة التشخيص والوصف المعمق:

إن مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية، نعني به تشخيص الأزمة أو القضية وفقا للمرحلة التي وصلت إليها وتحديد مظاهرها وملامحها العامة والنتائج التي أفرزتها، كوصف الأزمة وعرض أبعادها ومظاهرها.

فيتم من خلال وصف الخصائص المختلفة، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي، أو قضية ما فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن والديانة ونسبة التعلم ونظام الملكية والحيارة والتعرف على طبيعة الخدمات العامة التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع.

4. خطوات المنهج الوصفي:

تتمثل خطوات المنهج الوصفي في ضرورة احترام ما يلي:

- 1- الشعور بمشكلة البحث وجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديد تلك المشكلة.
- 2- تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر.
- 3- وضع فرض أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة ليتجه بموجبها الباحث للوصول للحل المطلوب.
- 4- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وأسلوب اختيارها كاختيار القصر لدراسة الجرائم التي يرتكبونها.
- 5- يختار الباحث أدوات البحث التي يستخدمها في الحصول على المعلومات كالاستبيان أو المقابلة، وذلك وفقا لطبيعة مشكلة البحث وفروضة، ثم يقوم بتقنين هذه الأدوات وحساب مدتها وثباتها.
- 6- القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.
- 7- إنشاء أو تكوين خطة
- 8- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- 9- استخراج النتائج والحلول وتفسيرها واستخلاص التعميمات منها.

5-تقييم المنهج الوصفي:

يتميز الأسلوب الوصفي بعدة مزايا نذكر منها:

- 1- أنه يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالي.
 - 2- يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها كتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج.
 - 3- يقدم تفسيراً للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها مما يساعد على فهم الظاهرة نفسها.
 - 4- يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة.
 - 5- يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعاً واستخداماً في العلوم الإنسانية. رغم المزايا السالفة الذكر إلا أنه وجهت إليه العديد من الانتقادات:
- 1- قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة.
 - 2- قد يتحيز في جمعه للمعلومات إلى مصادر معينة تزوده بما يرغب من المعلومات.
 - 3- يتم جمع المعلومات في الدراسات الوصفية عن طريق الأفراد، لهذا فإن عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص الذين يجمعونها بأساليبهم المختلفة.
 - 4- يتم إثبات الفروض في البحوث الوصفية عن طريق الملاحظة وهذا ما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرار.
 - 5- أن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة وذلك نظراً لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.
- لكن كل هذه الانتقادات لا تقلل من أهمية استخدام الأسلوب الوصفي في مختلف المجالات.

سادسا: المنهج التحليلي

يعتبر منهجا منطقيا مشتركا تستخدمه جميع العلوم.

1-تعريف المنهج التحليلي:

التحليل: لغة: يعني التفكيك أو التجزئة

اصطلاحا: عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي.

فعملية التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث العلمية، فلكل باحث أسلوب تحليل خاص به، يبنيه بناءا على تحديد مجموعة من الفرضيات التي يقوم بتحليلها من أجل بناء إطار تحليلي عملي ملائم للظاهرة المدروسة

2- مضمون المنهج التحليلي:

1- يسعى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنما الشكلية أيضا.

2- يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

3- يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية (كالصدق والثبات)، حتى يمكن الأخذ بأحكام نتائجه، على أنها قابلة للتعميم.

4- ينبغي أن يكون التحليل منتظما، وأن يعتمد أساسا الأسلوب الكمي في عمليات التحليل، بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

5- يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل)، لضمان ثبات النتائج - الاتساق عبر الزمن - أو عبر تطبيقها واقترب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي).

6- ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه، أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

3- خطوات المنهج التحليلي:

1- تحديد مشكلة البحث أو موضوعه.

2- صياغة الفروض: افتراض وجود علاقة بين المتغيرات.

3- تحديد مجتمع البحث: المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة.

4- اختيار العينة: مثلاً موقف الصحافة من الانتخابات.

5- تحديد رمز التحليل للعينة: مثلاً جريدة الخبر، الشعب، المجاهد.

كما أن التحليل قد يكون كمياً كما قد يكون كيفياً.

4- أسس المنهج التحليلي:

يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث: التفسير، والنقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين، أو قد يكتفي ببعضها عنها، وذلك بحسب طبيعة البحث.

فيما يلي نتعرف على العمليات الثلاث التي يقوم عليها هذا المنهج:

أ- التفسير: ومعناه شرح موضوعات البحوث العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتملاتها بحمل بعضها على بعض، تقييداً وإطلاقاً أو تخصيصاً وتعميماً، لضم المؤتلف وفصل المختلف، حتى تتضح مشكلاتها، وتتكشف مبهماتهما، لتبدو بصورة واضحة متكاملة.

ومثاله: بحث عن (المنهج الأصولي لدى الإمام ابن حزم)، سيقوم الباحث بدراسة المفاهيم الأصولية الواردة في كتب ابن حزم، وخاصة في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام"، ثم يدرسها من خلال النظر في مواطن ورودها واستعمالاتها المختلفة، في سياق كتبه الفقهية، خاصة كتابه "المحلى"، ليخلص إلى بناء رؤية متكاملة عن المنهج الأصولي لدى ابن حزم.

ب- **النقد:** عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب، في موضوع علمي معين، يستند فيها الباحث إلى الأصول والثوابت العلمية المقررة، في مجال العلم الشرعي، الذي ينتمي إليه هذا الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بذلك الموضوع.

ومثاله: كتاب (التكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) للشيخ عبد الرحمن المعلمي.

وجدير بالذكر أن طريقة النقد، تختلف عن طريقة النقض التي تستخدم خاصة ضد المذاهب الهدامة والمنحرفة، ومثالها كتاب (نقض المنطق) لشيخ الإسلام ابن تيمية، وما فعله الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، في كتابه (نقض أوهام المادية الجدلية).

3- الاستنباط:

يشمل كل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية ما، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير، أو غيره من العلوم الشرعية، أو أي مبحث من مباحثها، ويمكن التمثيل لهذا المنهج، بما قام به الإمام الشاطبي، من إعادة بناء لعلم أصول الفقه، على أساس نظرية المقاصد

4- تطبيقات المنهج التحليلي في العلوم القانونية:

لقد بدا تطبيق المنهج التحليلي في ميدان القانونية على يد "هارولد لا زويل" الذي قام بدراسة الحملة الدعائية التي قامت بها الإعلام البريطانية لمبدأ ولسن 14 ومنها مبدأ حق تقرير مسير الشعوب وفي سنة 1969 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية وكذلك بعض الدراسات في مجال القانون الجنائي (الجرائم بمختلف أنواعها).

كما يستخدم المنهج التحليلي لخدمة أغراض كثيرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية أهمها:

- تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها وذلك من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.

- تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف.

- تحليل مضمون الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.

- دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.

- دراسة وتحليل أقوال وتصريحات المتهم في مجال التحقيق القضائي.

كما يمكن القول المنهج التحليلي هو منهج حديث الاستخدام، عرف تطورا واضحا وطبق في مجالات مختلفة يستخدمه رجل القانون في تفسير الفقه، والقاضي في التحقيق القضائي، والمحامي في تحليل الأحكام القضائية والإدارية في الشكاوي، والنائب في تحليل مشروع قانون والسياسي في دراسة موقف الأخبار.

سابعاً: المنهج المقارن

يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

1- تعريف المنهج المقارن:

أ/لغة: المقارنة تعني شد الشيء وربطه به وجمع الأشياء بعضها إلى البعض الآخر، الموازنة بين الأشياء.

وهي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.

ب/اصطلاحاً: هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف يقول دور كايم: "هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية" وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له.

2- شروط المقارنة:

يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أو في وأدق في ميدان المقارنة والتطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط الحكم هذه العملية الذهنية.

- يجب أن لا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

- أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوءاً أدق وأوفى يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.

- أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

- تجنب المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

- أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين.

3- أهداف المنهج المقارن:

أ- تحديد أوجه الشبه والاختلاف: من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن المطبق في العلوم القانونية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.

ب- تحديد المحاسن والعيوب: كذلك يسمح المنهج المقارن بمعرفة الايجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات وإثراء الجوانب الايجابية ومحاسن الظواهر والنماذج.

ج- معرفة أسباب التطور: إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية وهو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور والعمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب.

د- يعوض التجريب المباشر في العلوم التجريبية: رغم أنه يتميز بالنسبية - تنعدم فيه صفة الإطلاق - إلا أنه يحل محل التجربة في العلوم التجريبية.

4- أنواع المقارنة :

للمقارنة أربع أنواع أساسية هي:

أ/ المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.

ب/ المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها.

ج/ المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة قد يكون راجع إلى ضعف النشاط الحربي أو الهجرة السكان أو تجمعهم في السجون والمحتشدات:

د/ المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف

5- طرق استخدام المنهج المقارن:

إعمال المنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي.

أ- المقارنة الأفقية: يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدة، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث...

فعلى سبيل المثال، إذا قام الباحث بالتصدي لبحث مقارن في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري المصري وفي الشريعة الإسلامية، ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري المصري، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، فيوضح الموقف في كل نظام على حدة، مظهرًا أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما.

ب- المقارنة الرأسية: وهنا فإن الأمر يختلف، حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدة.

فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري المصري والشريعة الإسلامية.

فمثلا عند الحديث عن اختيار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) يجب بحث الأمر في النظامين معا، وفي موضع واحد مبينا أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين. وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين وبأن واحد.

يعتبر منهج المقارنة الرأسية أفضل كثيرا وأدق من مثيله على المستوى الأفقي، ومرد ذلك: أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلا عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث درس في المثال السابق، اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري المصري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلا عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث.

6- مراحل وخطوات المنهج المقارن:

لا يختلف اثنان في كون المنهج المقارن كغيره من المناهج يمر في دراسته بمراحل نذكرها:

أ/ إثبات وجود الحادثة الاجتماعية وعلى الباحث أن يتحلى بروح العالم الفيزيائي والكيميائي بمعنى أنه يجب عليه أن يعتبر تعينا خلال البحث الحوادث الاجتماعية أشياء فيتناولها من الخارج.

ب/ تصنيف مختلف السمات والخصائص والعناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.

ج/ ثم عليه بعد ذلك أن يكشف العلاقات الثابتة أي القوانين بين الحوادث الاجتماعية التي أقامها فيتحاشى التفسير بالعلل الغائبة ولا يعتمد الا التفسير بالعلل الفعالة ويجب أن يبحث عن علة الحادثة الاجتماعية في الحوادث الاجتماعية السابقة فيفسر الحادثة محادثة أخرى.

د/ ولكي يتحقق من الغرض الذي يقدمه لتفسير الحادثة الاجتماعية يجب عليه أن يعتمد إلى تحليل الشرح المعلومات ومعرفة أسباب الاختلاف والمادة التي يجمعها قصد الحصول على قانون سليم.

وانطلاقا مما سبق، يتم البحث المقارن وفق خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: على الباحث أن يحدد مشكلته بدقة ووضوح فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحركة في عملية صنع القرار في بلدين...ومنه عليه اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين ومتشابهتين في معظم الخصائص من مجتمع محدد لتمثيله تمثيلا جيدا بحيث تكون إحداها تجريبية توجد فيها الخاصية المراد دراستها والأخرى ضابطة.

2- وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم والتعريفات: بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل يقوم الباحث بوضع الفرضيات وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كما يقوم بتجميع البيانات والمعلومات بواسطة الأدوات المناسبة من استبيانات أو اختبارات أو مقابلات أو تحليل وثائقي.

3-تحليل البيانات وتفسيرها: وهاته المرحلة هي نفسها تمر بمراحل عديدة تبدأ بمراجعة المعلومات وتبويبها وتقريرها على شكل خطة ممنهجة.

4- تبيان أوجه الشبه والاختلاف: يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها بعضها ببعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة والظروف المصاحبة لذلك والكشف على الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر.

7- تطبيقات المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو الموارد البشرية... ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسية في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج، وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات "دافي" و"موريه" في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية، كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس "جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900، كما تهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

بناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون، كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

8- تقييم المنهج المقارن

لقد حكم "أوجست كانط" بعدم كفاية هذا المنهج ووجد أنه لا بد من سد أوجه النقص بالمنهج التاريخي، ومن هنا فقد يستخدم علماء العلوم الاجتماعية المنهج التاريخي والمقارن معا وذلك بتتبع

الظاهرة الاجتماعية في نشأتها وتطورها ثم يقوم بمقارنتها عبر العصور في المجتمع الواحد أو في مجتمعات غير متجانسة أو في المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى.

فيجب على الباحث اختيار من الحقائق ما هو مناسب وصالح لأن يكون شاهداً أي يختار المشاكل التي تصلح للمقارنة وذات دلالة بالنسبة للمجتمع والنظام وهو الأمر الذي يتوقف على نوعية التصور النظري الذي يتبناه الباحث.